

ثالثاً: دعوى المصرف المركزي؛ أنَّ فرضَ هذهِ الضريبة ضروريٌ للحفاظ على استقرارِ السوق، وتحفيض العملة الأجنبية - على خلافِ ما أوصى بهُ أهلُ الاختصاص في جامعةِ بنغازي في ذلك الوقت - تبيَّنَ عدمُ صحتها، بل الإجراءاتُ التي قام بها المصرفُ كانت سبباً في زعزعةِ ثقةِ الناسِ في العملةِ الليبية مقابل العملةِ الأجنبية، فارتَّفعَ سعرُ النقدِ الأجنبي؛ كما هو مُشاهد.

رابعاً: الفسادُ والتعدِّي على المالِ العامِ في ليبيا، وجوهرُه لا تخفي على أحدٍ، منها على سبيلِ المثال:

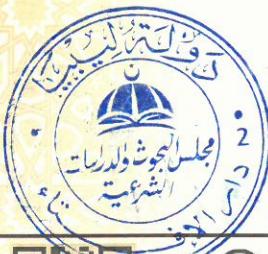
- 1- ما يسمى إنفاقاً مجهولاً المصدر، كما جاء عن المصرف المركزي.
- 2- ميزانيةُ بعشراتِ الملياراتِ، مخصصةٌ لما يُسمى إعمارَ المنطقةِ الشرقية، لا تخضعُ لأيِّ جهةٍ مراجعةٍ ولا رقابة.
- 3- توسيعُ المسؤولينَ في الإنفاقِ على السفرِ المتواصلِ بعضه ببعضٍ، دونَ انقطاعٍ، وما يصحبهُ من الترفِ والعلواتِ.
- 4- أموالٌ كبيرةٌ من النقدِ الأجنبي تُنفقُ على أعدادٍ كبيرةٍ من العاملينَ بالخارجِ، يوفدونَ لقرابةِ أو مجاملة لذوي النفوذ، ومعظمُهم لا يقدمُ خدمةً للبلدِ.
- 5- نهبٌ ماليٌ كبيرٌ في معظمِ قطاعاتِ الدولةِ، وعلى رأسِها النفطُ وتهريبُ الوقودِ المدعومِ وصناديقِ الاستثمارِ الخارجيةِ، والقائمةُ تطولُ.

فمن يحلُّ أخذَ الضرائبِ من الناسِ والحالَةُ هذهِ - قبلَ أن ينكفَّ المسؤولون عن هذا، ويردُّوا ما بأيديهم إلى الخزينةِ العامةِ - هو يحلُّ الغصبَ والمكْسَ، بل جعلَهُ الذهيُّ رحمةُ اللهُ شريكاً للمكَاسِ [الكبائر: 276].

وليس لما فرضَ على الناسِ من المكسِ تفسيرٌ، سوى تسديدهُ فوائِرِ من يقومونَ بتزويرِ العملةِ هذهِ الأيام، وما ينفقُهُ المجرمونَ على ملذاتهم وشهواتهم من جيوبِ العامةِ وأصحابِ الحاجاتِ ظلماً وعدواً.

وأخيراً؛ يشيدُ المجلسُ بما صدرَ من بعضِ المحاكمِ من أحكامٍ بوقفِ العملِ بهذا المكسِ وإلغائهِ، ويتعلَّمُ أنْ تحذو باقي المحاكمِ حذوها؛ طاعةً للهِ ورسولِهِ.

وصلَى اللهُ وسلمَ على نبينا وسيدينا محمدٍ وعلى آلهِ وصحبهِ أجمعين.



+218 21 444 5207



info@ifta.ly



ifta.ly



طرابلس - الظفرة - شارع عبد الرحمن الكواكي